

## في تعليقها على شكوى موقوف تعرض لسوء معاملة في الاعتقال «الوطنية لحقوق الإنسان»: لم يقدم لنا أي شخص بعرضه لانتهاك

حزيران 2011 بياناً أيدت فيه استعدادها للتعاون مع لجنة تقصي الحقائق على اعتبار أن المؤسسة واللجنة هيتان مستقلتان تمارسان أعمالهما بحرية واستقلالية تامة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان».

وختمت بيانها بالإشارة إلى أن اللجنة الملكية لتقصي الحقائق استناداً إلى الأمر الملكي السامي بإنشائها هي الجهة المختصة قانوناً بالتحقيق في مجريات الأحداث في الفترة ما بين شهري فبراير، ومارس، إلا أن ذلك لا يمنع المؤسسة من قيامها بواجبها بالتواصل مع أجهزة الدولة الرسمية للحصول على أية معلومات بشأن أي انتهاكات مزعومة بناء على شكوى رسمية ترد إلى المؤسسة.

(28) للعام 2011 بإنشاء اللجنة الملكية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير / شباط ومارس 2011، فإنه يدخل في اختصاصها وفقاً للمادتين الأولى والرابعة تقصي الحقائق والقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير / مارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة».

وتابعت «لذلك ونظراً إلى انعقاد اختصاص التحقيق وتقصي الحقائق في الأحداث الجارية التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس 2011 للجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق، فإنه بناء عليه أصدرت المؤسسة في حينه، بتاريخ 30 يونيو /

### ■ المناامة - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

□ قالت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بيان صادر عنها أمس الأحد (28 أغسطس / آب 2011) إنه خلال فترة إعلان حالة السلامة الوطنية، شكلت المؤسسة فريق عمل لمتابعة إجراءات المحاكمة أمام محاكم السلامة الوطنية، وخلال فترة المحاكمة لم يتقدم لمدوبي المؤسسة أي شخص يتعرض لأي انتهاك يذكر على رغم أن مدوبي المؤسسة المكلفين بحضور إجراءات المحاكمة كانت تذكر أسماؤهم في النشرات الإخبارية اليومية والإذاعة والتلفزيون.

جاء ذلك في ردها على الخبر المنشور في صحيفة «الوسط» يوم الجمعة (26 أغسطس 2011) في الصفحة رقم (5)، ذكر فيه أن الصحيفة تسلمت رسالة من عائلة موقوف تعرض لسوء معاملة في الاعتقال رداً على تصريحات الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المنشورة يوم الأحد (21 أغسطس 2011).

وذكرت في بيانها أنه «خلال الأحداث وبتاريخ 27 مارس /

أذار 2011، شكلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لجنة مؤقتة للرصد والمتابعة وتلقي الشكاوى بشأن الأحداث، وأصدرت بياناً ذكرت فيه أنها على استعداد لتلقي أي شكاوى عبر بريدها الإلكتروني أو عن طريق الهاتف أو الفاكس الخاص بالمؤسسة، ونشر ذلك البيان في غالبية الصحف اليومية في مملكة البحرين».

وأضافت «بموجب اختصاصات المؤسسة الواردة في الأمر الملكي وبموجب الأمر الملكي رقم

الخاص بإنشائها رقم (46) للعام 2009، فإنها تختص وفقاً للفقرة (و) من المادة رقم (3) من ذلك الأمر بـ (تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراسة وإحالة ما تراه المؤسسة إحالة منها إلى جهات الاختصاص المعنية بالمسألة، أو متابعة بشكل فاعل، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات واجبة الاتباع ومساعدتهم على اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهة المعنية)، وبموجب الأمر الملكي رقم

## عائلة موقوف؛ ابننا تعرض لسوء معاملة ونطلب زيارة «مؤسسة الحقوق»

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ تسلمت صحيفة «الوسط» رسالة من عائلة موقوف على ذمة إحدى القضايا، رداً على التصريحات التي أوردها الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أحمد فرحان خلال المقابلة التي أجرتها معه «الوسط» ونشرت يوم الأحد الماضي الموافق (21 أغسطس/ آب 2011).

وجاء في تعليق عائلة الموقوف على تصريح فرحان بشأن إجراءات محاكمة المتهمين في الأحداث الأخيرة: «ابننا متهم ضمن الكادر الطبي الموقوف حالياً، وأحد الذين تعرضوا لسوء معاملة في الاعتقال، ومازل يعاني من كسر في عظمة العجز (العصص)، وعلى رغم أن المحامي حافظ حافظ تقدم للقاضي بطلب عرضه على الطبيب الشرعي؛ فإنه وعلى رغم حضور ابننا لجلستين لم يعرض على طبيب حتى الآن، وهو ما يتنافى مع تصريح فرحان بشأن تطبيق المحكمة أحكام قانون الإجراءات الجنائية».

وأضافت العائلة «في الجلسة الثانية، وأثناء تلاوة التهم من قبل القاضي، أكد الطبيب علي العكري أنه غير مذنب وأنه تعرض لسوء المعاملة، وهو الموقوف نفسه الذي كررته رئيسة جمعية التمريض رولا الصفار، فيما تم طرد الطبيبة زهرة السماك حين تحدثت عن تعرضها لسوء المعاملة».

وتسألنا عائلة الموقوف: «أين فريق المتابعة مما تعرض له الموقوفون؟، كما أنه وعلى رغم التنبيه أكثر من مرة من قبل الموقوفين بتعرضهم لسوء معاملة؛ فإنه لم تتم إعادة التحقيق أو بطلان التهم، وكان الأجدى بمؤسسة حقوق الإنسان أن توفد ممثلين عنها للموقوفين للتأكد من عدم تعرض أي منهم لانتهاكات قانونية وإنسانية».

كما دعت عائلة الموقوف المؤسسة إلى ابتعاث وفد عنها لزيارة الكادر الطبي في سجن الحوض الجاف للاطلاع على أوضاعهم والظروف التي مروا بها في الاعتقال.